النظام الإقليمي العربي: بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل

The Arab Regional System: Challenges and Future Threats

خليدة كعسيس خلاصي

جامعة بومرداس، الجزائر، Kassis7@hotmail.fr

سفيان منصوري

جامعة بومرداس، الجزائر، sofian.mans@outlook.com

تاريخ الإستلام: 2018/06/22 تاريخ قبول النشر: 2018/10/04

ملخص:

لقد عرف النظام الإقليمي العربي منذ نشأته اختلالات عميقة من حيث أركانه و عقيدته التي جسدتها جامعة الدول العربية منذ عام 1945، لكن بالرغم من ذلك استطاع الاستمرار رغم التعثر و الإخفاقات العديدة خلال مساره. غير أن المتغيرات الدولية التي عرفها العالم خلال التسعينات و ما تلاها من تطورات عاشتها المنطقة العربية شكّلت تحديا صارخا للعالم العربي و أثرت في منظومته الفكرية وتركيبته السياسية، حيث كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة العربية، و عجز النظام العربي عن بلورة سياسة واضحة و فعالة تتماشى مع المتغيرات المحلية، الإقليمية و الدولية، بدءا بحرب الخليج إلى الغزو الأمريكي للعراق وصولا إلى موسم "الربيع العربي" الذي تحوّل إلى خريف أسقط آخر ورقة يمكن أن تعكس أي تضامن أو تجانس أو اتفاق عربي.

الكلمات المفتاحية: النظام العربي؛ النظام الإقليمي العربي؛ التوازنات العربية؛ التحولات العربية.

Abstract:

Since its inception, the Arab regional system has known deep imbalances in terms of its structure and ideology, which the League of Arab States embodied since 1945, but, it has managed to continue despite the many failures in its course. However, the international changes that the world witnessed during the nineties and the evolution that came in the Arab region have posed a flagrant challenge to the Arab world and have affected the intellectual system and its political structure. It revealed the fragility and weakness of the Arab system and its inability to formulate a clear and effective policy in line with local, regional and international changes, staring with gulf war and the invasion of Iraq by the United States to the "Arab Spring" season, which turned into a fall, dropping the last leaf that could reflect any solidarity, homogeneity or Arab agreement.

Keywords: Arab system; Arab regional system; Arab balances; Arab transformations.

* المؤلف المرسل: سفيان منصوري، sofian.mans@outlook.com

مقدمة

تعيش المنطقة العربية اليوم على وقع التوتر و تصعيد الأزمات سواء كان ذلك بين الأطراف العربية نفسها أو مع أطراف إقليمية، هذا فضلا عن إفرازات "الربيع العربي" وما خلفه من فوضى و عدم استقرار على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. لم يحدث أن شهد النظام الإقليمي العربي مثل هكذا ارتباك و انقسام في تعامله مع القضايا العربية المطروحة بل وغيابه التام عما يحدث في الساحة العربية، إلا فيما يحسب لاجتماعات الجامعة العربية بخصوص الأزمة السورية والتي كانت تحصيلا حاصلا لموقف محور معيّن .

وإذا اعتبرنا أن حرب الخليج الثانية عام 1991كانت بمثابة صدع و شرخ كبير في الجسم العربي بعد عملية الاستقواء بالأجنبي و ما صاحبها من انحراف عن البوصلة الحقيقية ،و أن حرب الخليج الثالثة 2003 قد عبّرت عن عجزه و عدم قدرته على الاستجابة كجسد واحد في الدفاع عن أحد أعضائه ، وعلى العكس من ذلك طفت التناقضات العربية القُطْرية من خلال عملية الاصطفاف السياسي تحت مظلة القوى الكبرى، فإن موسم "الربيع العربي" اليوم قد غيّب هذا النظام العربي من المشهد السياسي العربي بكل ما تعيشه الساحة العربية من تحديات و رهانات داخلية و إقليمية.

فما هو واقع النظام الإقليمي العربي في مواجهة أهم التحديات منذ مرحة التأسيس؟ وماذا عن إمكانية إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي بما يتوافق مع المستجدات والأوضاع التي فرضتها المعادلات الجيواستراتيجية الدولية؟ ستحاول تفكيك إشكالية بحثنا هذا بالتركيز على العناصر الأتية:

- **التأصيل المفاهيمي للنظام الإقليمي العربي.**
- **النظام الإقليمي العربي بين الشعارات و الممارسة**
- **مظاهر التحوّل في النظام الإقليمي العربي وأثر التوازنات العربية على مؤسسات العمل العربي المشترك**

I. التأصيل المفاهيمي للنظام الإقليمي العربي

يعتبر النظام الإقليمي العربي من الموضوعات الهامة و الشائكة في نفس الوقت ؛ من الموضوعات الهامة باعتباره الفضاء الجيواستراتيجي الذي تتقاطع فيه المصالح الحيوية للقوى الكبرى ،و التي تمثل إحدى المتغيرات الأساسية في كل مساره ،ومن الموضوعات الشائكة باعتبار أن مفهوم النظام الإقليمي العربي يشوبه الكثير من اللبس و التداخل مع مفاهيم من نفس الحقل الدلالي مثل "النظام الشرق أوسطي"، وبالتالي فهم دلالاته الاصطلاحية والسياسية سيمكننا من استخدامه كإطار تحليلي لفهم المشهد السياسي في بعده العربي والإقليمي.

✓ النظام الإقليمي العربي: مقاربة معارفية

غالبا ما تحمل المفاهيم والمصطلحات دلالات تعبّر عن وجهة نظر وانحياز أصحابها، فاستخدام مفهوم أو مصطلح بذاته ليس مجرد مسألة لغوية أو لفظية، بقدر ما هو اختيار فكري و انحياز سياسي، ذلك أن الخطاب السياسي و الإعلامي اليوم وحتى النخبوي يصرّ على توظيف واستخدام مفهوم **الشرق الأوسط** مقابل مفهوم

النظام العربي بوصفه الإطار الذي يسمح بفهم التفاعلات السياسية التي تتم في المنطقة وتعكس طبيعة الوحدات المكونة له وخصائصها (علي دين صلاح، جميل مطر،1986.ص.70).

فأين يتجسّد البعد الإقليمي في النظام العربي؟ إذا انطلقنا في تحديدنا لمفهوم النظام الإقليمي العربي من مفهوم الإقليمية كإحدى المواضيع المتداولة في علم السياسة، وباعتبارها أحد النظم الفرعية المشكّلة للتنظيم الدولي، فإن النظام الإقليمي يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين تنظم هذه الهيكلة (أحمد عارف الكفارنة، 1993.ص.05)، وقد أخذت بهذا النمط الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط و جنوب شرق أسيا وأفريقيا(علي الدين شلال، 1986.ص.21) . في هذا السياق يندرج تعريف " Louis Gantori" و" Steven Spigal" للنظام الإقليمي بأنه النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الإثنية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة(Lois grantoi.P2.4).

من خلال هذا الطرح المتعلق بتعريف النظم الإقليمية، هناك من يعزز معايير عامة لمنظومة التعاون الإقليمية أو للنظام الإقليمي، يمكن إجمالها بما يلي:

- الاتجاه الذي يركز على اعتبار **التقارب الجغرافي** ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

- الاتجاه الذي يركز على وجود **عناصر التشابه** بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (هاني إلياس.1999.ص.52).

غير أننا عندما نحاول تحديد مفهوم النظام الإقليمي العربي من هذا المنطلق سوف تعترضنا بعض الخصوصية على اعتبار أن المصطلح لا يحتوي على **دلالة جغرافية بحتة** ،حيث أنه نظام يضم العرب فقط دون باقي الأجناس الأخرى الموجودة في الإقليم مثل إيران و تركيا، بل يتضمن **دلالة قومية** على اعتبار أنه قائم أساسا على الانتماء القومي ، الهوية الثقافية العربية . **إذن النظام الإقليمي العربي يستند إلى تجانس ثقافي موحد وتوجيه سياسي أكثر من استناده على فكرة الجوار الإقليمي.** و بذلك استطاع الاحتفاظ بتمايزه عن غيره من النظم الإقليمية من خلال استناده على مقومات وعناصر الهوية القومية والمتمثلة في اللغة، الثقافة، التاريخ المشترك، الترابط الاجتماعي وإمكانية التواصل الجغرافي ، و عليه فإن النظام الإقليمي العربي ليس نظاما إقليميا بالمعنى الجغرافي ولكنه نظام إقليمي قومي محدد الهوية يختلف عن باقي النظم.

أما عن معنى النظام في الهيكلة العربية، فهو يندرج في إطار مقاربة النهج الوظيفي الذي يتناول نطاق وطبيعة عمل التنظيم الدولي مثل العالمية والإقليمية (عبد الوهاب الكيال،1983 .ص.265)، فإذا كان المقصود بالتنظيم الدولي هو ذلك التركيب العضوي للجماعة الدولية من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل، كما تشمل وضعه الراهن بكل ما ينطوي عليه من ثغرات (محمد سامي عبد الحميدة.1997.ص.08)، فلابد من الإشارة إلى أن مفهوم النظام في تعريفه العام و الذي ينهض على جملة اشتراطات أساسية مادية و معنوية ، ينبغي أن يشتمل على فواعل تعطي النظام ديناميكية من خلال التفاعل بين وحداته، و تساهم بذلك في تعزيز السياسات و الأنشطة التعاونية و ترسيخها في ميادين عديدة اقتصادية اجتماعية و ثقافية(عبد القادر فهمي،1999.ص.25)، إضافة إلى الهيكلة و طبعا الإطار الذي تتم فيه هذه العملية و المقصود بها طبيعة الواقع الدولي و الإقليمي الذي يؤطر نشاطات و تفاعل الأطراف المتعددة الأبعاد

والمتنوعة المضامين(جوزيف فرنكيل، 1984.ص.93). هذا فضلا عن الإطار القانوني الذي ينظم هذه العلاقة. فإذا كانت ظاهرة التنظيم الدولي قد ارتكزت في بدايتها على سيادة منطق القوة و الخضوع للأقوى فقد استبدلت بقاعدة القانون والاحتكام إليه باعتبار أن الحق توجده القاعدة القانونية وتحميه (غضبان مبروك،1994.ص.27) ، وبذلك يعرّف النظام بمجموعة من القواعد، أو الضوابط أو التوجيهات، أو الأوامر، التي تتسم بأنها منظمة وآمرة و ملزمة، تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية.

لقد ارتبط مفهوم النظام الإقليمي العربي بقيام **جامعة الدول العربية** عام1945، التي أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام عبر ميثاق الجامعة العربية، هذه الأخيرة التي تمثل الإطار المؤسسي للنظام الإقليمي العربي والمحدد له، و تعكس سياسات وتطلعات مصالح بلدانه. لكن الواقع أن العمل العربي المشترك لا يعكس بتاتا الروح الجماعية في اتخاذ قراراته إلا في بعض الحالات على قلّتها في مرحلة التأسيس، حيث مازال النظام الإقليمي العربي نظاما للتفاعلات بين الدول المكونة له فقط ، فجامعة الدول العربية هي منظمة حكومات في إطار إقليم بكل صراعاته وتناقضاته ومستويات التطور غير المتكافئة بين أعضائه (مجموعة من الباحثين،1985.ص.78)، فالحكومات هي التي تقرّر مصير النظام وتحدد مسار الأحداث والتطورات في الإقليم العربي على حساب الجامعة العربية التي يبق دورها محدود وموجه لأن قراراتها استشارية وغير إلزامية للدول الأعضاء.

II. النظام الإقليمي العربي بين الشعارات و الممارسة

منذ بداية النشأة عرف النظام الإقليمي العربي مجموعة من التحديات ، فعلى مستوى الواقع كانت ضرورات المرحلة تقتضي مواجهة التخلف و تحقيق التنمية و استكمال مقومات الاستقلال الفعلي ، واعتبار القضية الفلسطينية قضية الأمة الأساسية في صراعها ضد إسرائيل. أما على مستوى المحتوى فمنذ النشأة ، ظهرت إشكالية ترسّخت في المنطق العربي التنظيمي و هي تلك الازدواجية و الانفصام العقائدي حول مفهوم الوحدة الذي اصطدم بمنطق السيادة القطرية ، فواقع التجزئة و العلاقة بين أمن الدولة القطرية القائمة والأمن العربي قائم منذ التأسيس(علي الدين هلال،1979.ص.ص.100.93) ، فالعرب يتحدثون عن أمة واحدة ويتصرفون كدول قومية مستقلة . وما يوضح ذلك تلك السياسات العربية التي عكست المواقف المتناقضة حول عديد القضايا خاصة المصيرية منها. ولعنا في هذا المقام سوف نركز على بعض الأحداث التاريخية والمعلمية التي غيّرت من مسار البوصلة والوجهة العربية ، و بالتالي حددّت مصير هذا النظام.

لقد اتسم النظام الإقليمي العربي منذ نشأته عام 1945 بالضعف وعدم تبلور سياسة واضحة للجامعة العربية نتيجة لازدواجية القطري و القومي ، حيث لعبت هاتين السمتين دورا رئيسيا في احتدام التنافس حول الزعامة العربية، وإخلال ميزان القوى داخل النظام، وبالتالي تغيير مراكز الثقل السياسي الفاعلة من مرحلة إلى أخرى . لكن رغم هذه الاختلالات البنيوية، ورغم ما يقال عن أنها مرحلة ايديولوجية، فقد عرف العمل العربي المشترك في فترة الخمسينات والستينات صيغة من العمل المشترك والموحد إلى حد ما و ذلك في إطار توفر مستوى من التوافق حول :

- وحدة الصف الذي جسّده التيار الناصري آنذاك.
- وحدة الهدف المتمثل في محاربة إسرائيل.
- وحدة الوسيلة و هو التضامن و الوحدة على كل المستويات السياسية و الاقتصادية.

أما بعد هزيمة1967 فقد أخذ العمل العربي المشترك منحى مختلفا عن المرحلة السابقة، نتيجة المتغيرات التي طرأت على النظام ذاته وتفاعلاته مع القوى المحيطة، خاصة مع إسرائيل حيث تم :

- احتلال مزيد من الأرض العربية و بالتالي تغير طبيعة الصراع.
- فشل المشروع القومي في نظر بعض الأطراف العربية.
- تزايد الدور الأميركي في منطقة الخليج العربي ، من خلال ما سمّته إدارة جونسون" بسياسة الدعامتين " و استهدفت بذلك دعم السعودية وإيران ليكون لهما دور فاعل في منطقة الخليج، ويكون ذلك بداية تعاون أمنى حميم بين الدولتين (برادلي،2004.ص.17).

لتتوالى بعد ذلك الانتكاسات العربية خاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد 1979 بكل ما لها من انعكاسات على المشهد السياسي العربي ،إ ذ بدأ النظام العربي يمر بأزمة بعد انسحاب مصر من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي بكل ما تمثله هذه الأخيرة من ثقل سياسي، و توجه قومي وذلك بعد انفتاحها على الغرب وتبنيها لموقف سياسي براغماتي بعيدا عن الفكر القومي الناصري.

لقد كان لانسحاب مصر من المشهد العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد 1979 أثرا كبيرا ، فعلى المستوى الإقليمي استطاعت إسرائيل فرض منطقها السياسي و العسكري على العرب، أما عربيا فقد طفت التناقضات إلى السطح مع عودة التنافس على الزعامة بعد فشل المشروع القومي "العروبي" و نزوع الدول النفطية إلى القيام بدور مؤثر مقابل تهميش الدور المصري بعد اتفاقية كامب ديفيد.

لقد عرفت هذه الفترة ما أطلق عليه في منتصف السبعينات بالثورة النفطية أو هيمنة البترودولار، وذلك نتيجة بروز دول الخليج على المسرح العربي و تأثيرها المتصاعد على المشهد السياسي العربي ، و بذلك انتقل مفهوم الثورة بكل معانيها إلى مفهوم الثروة التي أصبحت تقوده مجموعة الدول النفطية على رأسها العربية السعودية. و المفارقة في الأمر هي أنه بقدر ما انخفض اعتماد الدول الغربية على النفط العربي تدريجيا في هذه المرحلة ، بقدر ما زاد اعتماد بلدان النفط العربية على الدول الغربية(محمد عبد الفضيل.1979.ص.188).

إن هذه النقلة النوعية في مركز الثقل أدت إلى عجز النظام الإقليمي العربي عن الأداء الفعال في مواجهة الأزمات الداخلية و الخارجية ، فالسمة الغالبة للسياسة السعودية في فترة السبعينات هي عدم الحسم(Bahgat Karary.,1984.P.275)، حيث دأبدت السعودية خلال هذه المرحلة على علاج الخلافات العربية بشكل سطحي وغير حاسم، مثل الأزمة اللبنانية، الخلافات العربية – العربية بخصوص القضية الفلسطينية، الانقسامات الايديولوجية، و ذلك رغم النفوذ الاقتصادي السعودي الذي لم يجد في معظم فترات هذه المرحلة ترجمته السياسية (John C Campbel.1977.P.P.89.100). يعود هذا العجز إلى عدم التناسق بين المكانة والدور من جهة، و عدم الاتساق بين القدرات الاقتصادية و النفوذ السياسي من جهة أخرى، ذلك أن وضع البلدان الخليجية الغنية برؤوس الأموال التي حصلت في السبعينات على مواقع أكثر أهمية تطلعت إلى لعب أدوار أكثر تأثيرا في تفاعلات النظام، دون أن تمتلك مقومات القوة الأخرى مثل القدرة العسكرية و المهارات التعليمية والفنية و خبرات العمل الديبلوماسي والدولي(A. Mashat.1981).

لقد أدت حرب النكسة لعام 1967 إلى تفتيت الإرادة الكلية للنظام و ضرب القناعات الأساسية للرأي العام العربي و نقل التناقضات الفرعية إلى قمة النظام ، حيث أصبحت قرارات الجامعة العربية تجسيدا لمشروعية

القرار القُطْري على حساب عقيدة النظام ، من جهة أخرى تأثير التوازنات العربية في فترة السبعينات على مؤسسات العمل العربي المشترك بعد الحقبة النفطية أحدثت تحولات كبرى في النظام العربي ،الأمر الذي أدى إلى ظهور النهج المعتدل و المرن في التعامل خاصة مع إسرائيل. ولكن رغم كل ذلك استطاع النظام العربي أن يصمد في مواجهة هذه النكسة (Ajami. P.P. 137.140) ، فقد استطاع العراق أن يقوم بدور القائد للنظام العربي بعد خروج مصر من النظام الإقليمي العربي الرسمي إثر توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل، و ذلك نتيجة التضامن العربي مع العراق ضد إيران. لكن مع بداية التسعينيات بدأت مرحلة جديدة ترافقت مع تفكك المنظومة الشيوعية وزوال حالة الاستقطاب العالمية، إذ ألقت هذه المتغيرات ظلالها على النظام الإقليمي العربي، فكانت حرب الخليج الثانية 1991 التي عبّرت عن عجز النظام العربي و عدم قدرته على الاستجابة لحل أزماته، إذ يحدث لأول مرة الخروج عن قاعدة العمل العربي المشترك من أجل حل الأزمات العربية – العربية عبر الاستجابة لقبول النفوذ الأجنبي في المنطقة لأول مرة و ذلك لتحرير الكويت من خلال الإستقواء بالأجنبي . جاء هذا في ذروة التأثير المباشر والكبير للولايات المتحدة على النظم الفرعية الإقليمية، من خلال فرض قيود أكثر على الفاعلين الإقليميين خاصة الباحثين منهم عن دور إقليمي قوي(عبد الرحمان.2010.ص.ص.132.133)، والمقصود هنا هو العراق . فطفت التناقضات العربية القُطرية مرة أخرى عبر عملية الاصطفاف السياسي تحت مظلة القوى الكبرى ، و أدى ذلك إلى:

- زيادة تبعية الدول العربية للولايات المتحدة من الناحية العسكرية، في ظل غياب هيئات عسكرية عربية من خلال إقامة القواعد العسكرية و إبرام الاتفاقيات الأمنية مع دول الخليج العربي، و بهذا أصبحت الولايات المتحدة عضوا فاعلا بشكل مباشر في المنطقة ، إلى درجة أصبح فيها النظام الإقليمي العربي مُخترَقا تُوجّه له الأوامر من طرف الولايات المتحدة (حسام الدين الألوسي.2000.ص.218).
- الانحراف عن المبادئ الأساسية للمنظومة العربية بعد الدخول في عملية السلام و مسار التسوية مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد 1991. إذ اقترنت عملية السلام بدلالات و مفاهيم جديدة اصطلح عنها بالنظام الشرق أوسطي الجديد كصياغة بديلة للنظام الإقليمي العربي ،كونها تطرح مفهوم النظام العربي في مواجهة مفهوم الشرق الأوسط (علي دين صلاح. 1986.ص.70) .

إن أساس الشرق أوسطية هو عبارة عن تعاون إقليمي يستند إلى أساس جغرافي الهوية العربية ليست إحدى أسسه. كما أن الصراع العربي - الإسرائيلي لن يَبقَ قضية الأمة القومية بل سيصبح أمرا ثانويا. بهذا تكون إسرائيل قد انتقلت من دائرة المخاطر المهدِّدة للأمن القومي العربي إلى دائرة التعاون الإقليمي (مدحت أيوب.2003.ص.275)، أي تحوّل إسرائيل من العدو الاستراتيجي إلى الشريك الاقتصادي.

لقد غيّرت حرب الخليج الثانية مصير النظام العربي حيث كانت بمثابة مرآة عاكسة لموازين القوى العربية و تغيّر مراكز الثقل العربي، كما أكدت أنه كان دوما خاضعا للسياسات القُطْرية على حساب قضايا الأمة، و أن العلاقة بين المنطقة و الغرب يعكسها ميراث كبير من مساعي الاختراق و السيطرة والاستجابة للقوى الكبرى. تشكّل المنطقة العربية أحد الأقاليم الرئيسية في التنافس بين الأقطاب الدولية، إذ أن النظام الدولي هو المحدد الأساسي لخصائص النظام العربي وتفاعلاته (حسين محافظة.1997.ص. 354) ، تجسّد ذلك في بداية الألفية الثالثة، حين تأكدت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، و سعيها إلى رسم مصير وتفاعلات العديد من النظم الإقليمية، منها العربية ،التي اعتبرتها مصدرا للإرهاب و مجالا لتفريخ الخلايا النائمة بعد أحداث 11 سبتمبر2001. لقد عرف النظام الإقليمي العربي في هذه المرحلة تغيّرات جوهرية فوجد نفسه أمام المشروع

الأمريكي الذي كان وقف التنفيذ منذ مدة طويلة لإعادة صياغة المنطقة بمسمى الشرق الأوسط الجديد. لقد انعكس هذا التغيّر على نمط صور تغلغل الولايات المتحدة في النظام العربي، وذلك من خلال إعادة ترتيب أوضاع المنطقة عبر هيكلة جديدة (الشرق الأوسط الكبير2004 ثم الجديد2006) وأداة التنفيذ هذه المرة، ليست المؤتمرات الاقتصادية كما كان الوضع في الفترة التالية لحرب الخليج الثانية، وإنما من خلال دعم فكرة الثورة على النظم العربية. إذن هي مشاريع أمريكية تهدف إلى إدماج وحدات النظام العربي في نظام شرق أوسطي تقع إسرائيل في القلب منه، و إدماج إسرائيل في نسيج المنطقة يعني إلغاء كل صفة قومية و هوية عربية، و الواقع اليوم يؤكد ذلك إذ لم تعد القضية الفلسطينية ضمن الأولويات العربية بل و لم تعد حتى من اهتمامات الشعوب العربية و لو في مستوى الشعارات ، إذ اقتصر ربيع ثوراتها على مطالبها السياسية والاقتصادية الوطنية ، وهذا ما يشكّل الموجة الكبرى من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط(Robert. D.2011) .

III. مظاهر التحوّل في النظام الإقليمي العربي وأثر التوازنات العربية على مؤسسات العمل العربي المشترك:

لقد عرف النظام الإقليمي العربي تحولات تجلت مظاهرها في تغير مراكز الثقل العربي. فقد أدى انتقال الأدوار على الساحة العربية إلى تغيّر مركز النظام الإقليمي العربي إلى دول الخليج على رأسها العربية السعودية التي تصاعد دورها خلال العقود الأخيرة ، و ذلك نتيجة الظروف العربية الداخلية و المتغيرات الإقليمية، فالثورة النفطية التي أعطت دفعا للدول النفطية لتتصدر واجهة المشهد السياسي العربي تزامنت مع خروج مصر من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي بعد عقدها معاهدة السلام مع إسرائيل ،ثم خروج العراق لاحقا بعد حرب الخليج الثانية .لقد تمكنت دول الخليج من لعب أدوار أكبر و أصبحت مساحة التدخل كبيرة على مستوى القُطر العربي أو على مستوى الإقليم وصولا إلى موسم "الربيع العربي" الذي قاده محور الاعتدال حسب مظلة الاصطفاف العربي، وهذا أدى بدوره إلى تغير قواعد اللعبة في المنطقة العربية، ناهيك عن تصاعد أدوار القوى الإقليمية غير العربية والقوى العظمى في المنطقة العربية والتي وجدت في الربيع العربي و في الانقسامات العربية إلى محاور و اصطفاف وراء القوى الكبرى فرصة كبيرة للدخول إلى المنطقة العربية واختراقها لتعزز من وجودها، على اعتبار أن إيران وتركيا فضلاً عن إسرائيل هي مراكز جذب للخارج تستهدف شد أوصال الوطن العربي وتمزيقه (عبد الله نقش، 1992.ص.22.).

لا شك في أن سياسة المحاور، قد أدّت إلى تحولات سياسية كبرى حيث همشت أدوار قوى عربية كانت قائدة لهذا النظام العربي، وأصبحت مرتهنة للسياسات الإقليمية و الدولية، و غياب دول عربية أخرى أصبحت منشغلة بمشاكلها القُطْرية على حساب قضايا الأمة، فأصبحت الفرصة سانحة لملء الفراغ العربي، ما يعني إعادة ترتيب أوضاع المنطقة حسب الأجندة الخليجية، وطبعا مصالح القوى العظمى انطلاقا من مسلّمة هي أن التنظيم الدولي ليس كيانا حياديا بل يسير في الفلك لأولي البأس فيه (إبراهيم العناني،.1999-200.ص.ص.164.163) .

تتجسد أهمية دول الخليج اليوم لكونها أصبحت مركز ثقل سياسي في المنطقة من خلال ثلاثة أبعاد، يتمثل البعد الأول في أنها أصبحت المركز الذي يصنع فيه القرار السياسي فيما يتعلق بقضايا التغيير السياسي في المنطقة، أما البعد الثاني فيتمثل في كونها مصدر تمويل لا يمكن التغافل عنه لعمليات التنمية في معظم دول الشرق الأوسط، ويتعلق البعد الثالث، بكونها لا تزال تعد مصدرًا مهمًا للشرعية الإقليمية للسياسات الأمريكية

في المنطقة[1] .و لعل ما يحدث اليوم في سوريا و في اليمن و في العراق و لبنان و غيرها من الدول العربية أبلغ دليل على الانزلاق والتخبط الخليجي في مستنقع الأزمات العربية، حيث أن تصدير الأزمات الداخلية لتتقاطع مع مرامي القوى الكبرى لن يزيد إلا من تعقيد و إطالة الأزمة طالما أن الحلول و الحسابات السياسية ليست بمنطق و مصلحة عربية خالصة ،و طالما أن الأهداف هي لخدمة كل الأطراف ماعدا العربية.

الخاتمة

لقد فقد النظام الإقليمي العربي منذ نشأته رسميًا عام 1945 تدريجيا القدرة على إتباع سياسات جماعية تجاه قضايا مرتبطة بوجوده، في حين استمر الهيكل البنيوي للنظام دون أن يمثل قيدًا على السياسات الفردية لدوله. إن حالة الضعف و الوهن التي يعكسها الواقع العربي تتطلب خطوات استباقية من أجل الخروج من حالة التأزيم و التقزيم التي يعيشها اليوم ، و من حالة الانفصام الفكري حول بين منطق الدولة والأمة . تأزيم العجز و المشاكل القطرية وتصديرها على أنها أزمات إقليمية، تقزيم المخاطر و التحديات الحقيقية التي تعصف بالمنطقة بدءا من الفوضى الخلاقة وما أفرزته من خريف عاصف بدل إثمار الربيع، إلى التعاون العربي – الإسرائيلي المعلن و الخفي الذي هو نسف للقضية الفلسطينية ، وصولا إلى الارتهان إلى سياسات الدول الكبرى التي لا يمكن إغفال أهمية دورها في تحديد مستقبل النظم الإقليمية، خاصة و أن الوطن العربي على الصعيد الاستراتيجي يبقى نقطة ارتكاز محورية في السياسات الدولية، مما يجعلها منطقة رخوة غير مستقرة ومعرضة للتوتر . فليس بجديد التذكير بالاستراتيجية الأمريكية بعد 1991 التي انتقلت من الإمساك بالأوضاع عبر وكلاء لها في المنطقة على رأسهم إسرائيل إلى وضع اليد بواسطة قواتها، من منطلق أن إعادة صياغة العالم سيكون انطلاقا من منطقة ارتكازية معروفة بكونها ليست طيّعة أو مرنة (Frederic. Charillon. 2005.2006.P.11)، ومنه العمل على إضعاف جهة التشدد العربي التي حملت رؤية قومية عبر رسائل إلى الدول العربية بتذكيرهم بما حصل في العراق(التقرير الإستراتيجي لسنة 1989. 1990.ص. 51).

طبعا لن تنجح الخطوات الاستباقية إلا من خلال القيام بحركة إصلاحات واسعة تؤدي إلى تعزيز الموقف العربي ، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية ، والمصالحة بين الدول العربية وذلك بإعادة صياغة العلاقات العربية-العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل قوة النظام العربي، فلا يمكن تصوّر تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة بين أقطار إلا من خلال التعاقد الحر واحترام الخصوصيات القطرية (محمد جابر.1997.87) ، فإقامة التوازن بين المصلحة القطرية و المصلحة القومية كمقدمات للإصلاح أمر مصيري لمستقبل أي تكتل عربي مهما كانت تسميته ، دون إغفال التوازن مع القوى الإقليمية الأخرى الساعية للعب أدوار إقليمية، و لن يتأتى ذلك إلا بإرساء قاعدة تنمية اقتصادية و شروع مجتمعي يكون بمثابة الانطلاقة نحو قوة تنافسية وقدرة تفاوضية حقيقية في المستقبل.

المراجع بالكتب العربية:

1- علي الدين، ص . جميل م. (1986). النظام الإقليمي العربي. دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

2- أحمد، ع .ا. (1993). الأردن في النظام الإقليمي العربي. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية. الجامعة الأردنية .

3- علي الدين، ش . جميل م.(1986). النظام الإقليمي العربي " دراسة في العلاقات السياسية العربية" . بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط5 .

4- هاني، إ. (1999). العراق ومحيطة العربي. مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 6 مركز الدراسات الدولية. بغداد.

5- عبد الوهاب، أ . (1983). الموسوعة السياسية. بيروت. الطبعة الأولى.

6- محمد، س. ع. أ. (1997). قانون المنظمات الدولية. الجزء الأول الأمم المتحدة. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية.

7- عبد القادر، ف. (1999). النظام الإقليمي العربي. دار وائل للنشر. عمان. الطبعة الأولى.

8- جوزيف، ف. (1984). العلاقات الدولية ، ترجمة غازي عبد الرحمان القيصي . مطبوعات تهامة. جدة. الطبعة الأولى.

9- غضبان، م. (1994). المجتمع الدولي "الأصول التطور و الأشخاص" القسم الأول. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

10- مجموعة من الباحثين. (1985). العمل العربي المشترك في أربعة عقود- نظرة نقدية ورؤية مستقبلية -مجلة شؤون عربية. عدد41. بيروت.

11- علي الدين، هـ. (1979). الوحدة و الأمن القومي العربي. مجلة الفكر العربي. السنة الثانية.

12- برادلي، أ. ت. (2004). السلام الأمريكي و الشرق الأوسط. ترجمة عماد فوزي شعيبي. الدار العربية للعلوم. الطبعة الأولى.

13- محمود، ع، ا. (1979). النفط و الوحدة العربية: تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية و العلاقات الاقتصادية العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

14- عبد الرحمان ، أ. (2010). مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية. دار السلام. الطبعة الأولى.

15- حسام الدين ، أ. (1986). الوطن العربي و خيارات المستقبل. المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

16- علي الدين، ص . جميل م. (1986). النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

17- مدحت، أ. (2003). الأمن القومي العربي في عالم متغير. مركز البحوث العربية. الطبعة الأولى.

18- حسين، م. (1997). النظام العربي والشرق الأوسط. المجلة الثقافية. العدد 41 .الأردن.

19- عبد الله، ن. (1992). ندوة تأسيس نظام عربي جديد. استراتيجية التعامل مع دول الجوار.

20- ابراهيم، أ . علي أ. (2000). المنظمات الدولية " النظرية العامة". دار النهضة العربية.

21- إيمان، ر. إعادة تقييم النظام "الإقليمي العربي" في مرحلة ما بعد الثورات العربية.
http://www.acrseg.org/36826

22- التقرير الاستراتيجي (1989). فصل النظام الدولي الإقليمي، القاهرة.

23- محمد، ج .(1997). النزاعات الأهلية العربية- العوامل الداخلية و الخارجية-تنسيق عدنان حسيب. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع باللغة الأجنبية :

1- - Bahgat, K . (1984). the foreign policy of saudi Arabia in . korany and ali dessouki . eds The foreign policies of arab states boulder . west view press، Colorado.

2- - John, C. C. (1977). oïl power in middle east : foreign affairs , vol 56 , n 1 .

3- - Mashat, A . al. (1981). stress and desintegration in the arab world. a paper delivered at. the international studies association convention.

4- -Ajami. The end of pan-Arabism and kerr : egyptian foreign policy and revolution.

5- - Robert, D. K. (2011). «The New Arab World Order,» Foreign Policy. <http:// www.foreignpolicy.com/articles/2011/01/28/the_new_arab_world_order>.

6- Frederic, C. (2006). Les incertitudes du Grand Moyen Orient, Revue Afrique du Nord- Moyen Orient.